

مرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣  
في شأن تعديل الفقرة «١» من المادة (٤٧٩)  
من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧

## **رسمنا بالقانون الآتي: المادة الأولى**

يُستبدل بنص الفقرة «١» من المادة (٤٧٩) من قانون التجارة المشار إليه  
النص الآتي :

١- يجوز لصاحب الشيك او لحامله ان يشترط عدم وفائه نقداً بان يضع على صدره البيان الآتي (القيد في الحساب) او أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى. وفي هذه الحالة لا يكون الشيك قابلاً للتداول بالظهير ولا يكون للمسحوب عليه إلا تسوية قيمة الشيك بطريق قيود كتابية كالقيد في الحساب او النقل المصرفي او المقاصلة. وتقوم هذه القيود الكتابية مقام الوفاء».

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين  
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع  
بتاريخ : ١٨ ربیع الاول ١٤١٤ھـ  
الموافق: ٤ سبتمبر ١٩٩٣م